

ورشة حول حق الوصول إلى المعلومات الصفدي: تعزيز المساءلة لزيادة فرص الاستثمار

شارك وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي في ورشة عمل حول "حق الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد" وما مدى تأثيرها على القطاع الخاص، وتحدث الصفدي عن سياسة الوزارة المعتمدة على مبادئ الاقتصاد الحر القائم على الانتاجية وزيادة فرص العمل من خلال جذب الاستثمارات الوطنية والاجنبية.

وقال: <ان تشجيع الاستثمارات يتطلب توفير مناخ ملائم لها كتحديث القوانين لتأمين الاستقرار والثقة، ومن هنا تنظر الوزارة الى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة، وذلك من خلال تكريس حق فعلي في الوصول إلى المعلومات.>

واشار الى انه "مما لا ريب فيه أنه سيكون لقانوني "حق الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد" أثر إيجابي وفعال على العجلة الاقتصادية ولا سيما في القطاع الخاص، لجهة الشفافية في معرفة كيفية اتخاذ القرارات ولجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من أعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار".

ورأى "ان أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية".

من جهة أخرى، اعتبر رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود أن الكلفة اليومية للفساد هي أكثر من ٣ ملايين دولار، مشيراً إلى أن الفساد تحول إلى عقلية ونمط تفكير لبنانيين وأداء مقبول من المجتمع اللبناني.

وأضاف: "الحق في الحصول على المعلومات يعتبر من الحقوق التي يعترف بها المجتمع الدولي كحق انساني وضروري لحماية باقي الحقوق والتمتع بها، بما فيها حرية التعبير، وهذا القانون يساهم في النهوض بثقافة الشفافية وبث روح المسؤولية لدى المسؤولين الحكوميين في تدبير الشأن العام".

<http://www.aliwaa.com/default.aspx?NewsID=154362>